



أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/س(04/14)/ق-04 (0256)

اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية

نتائج الاجتماع

القاهرة 2014/4/9

فلسطين

نتائج اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية

القاهرة: 9 أبريل/ نيسان 2014

- 3.....7784.....الدعم العربي للقضية الفلسطينية -
- 6.....7785.....الدعم المالي لدولة فلسطين -

الدعم العربي للقضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2014/4/9، بحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وبرئاسة معالي وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية والسادة وزراء الخارجية ورؤساء الوفود والأمين العام،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 7728 والبيان رقم 181 الصادرين عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9،
- وعلى البيانات الصادرة عن لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري وآخرها البيان الصادر بتاريخ 2013/11/19 في دولة الكويت،
- واستناداً إلى كافة قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وآخرها قرار قمة الكويت رقم 594 ورقم 595 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
- والتزاماً بمواصلة الدعم العربي بكافة أشكاله للقضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 بعاصمتها القدس الشرقية وحل كافة قضايا الوضع النهائي بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى مبادرة السلام العربية 2002 التي تنص على: "التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194" وبما يضمن حق العودة،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه فخامة رئيس دولة فلسطين، وتقرير الأمين العام، ومداولات المجلس عن ما آلت إليه المفاوضات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية،

يقرر

- 1- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن المأزق الخطير الذي آلت إليه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وذلك بسبب رفضها الالتزام بمرجعيات عملية السلام وإقرار مبدأ

حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك لرفضها الالتزام بتنفيذ تعهداتها بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين.

2- الإعراب عن التقدير للجهود الكبيرة والحثيثة التي يضطلع بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواصلة مساعيها من أجل استئناف مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وبما يلزم الجانب الإسرائيلي بتنفيذ تعهداته والتزاماته بمرجعيات عملية السلام وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

3- دعم جهود دولة فلسطين المحتلة للحصول على عضوية جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى الميثاق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية باعتبار ذلك حقاً أصيلاً أقرته الشرعية الدولية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم RES/A 67/19 بتاريخ 2012/11/29 والقاضي بالاعتراف بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة بصفة مراقب، وقيام الدول العربية بتحريك دبلوماسي مكثف على المستوى الدولي لتوفير المساندة والدعم المطلوبين لهذا التوجه الفلسطيني والذي هو مستقل عن المسار التفاوضي.

4- تكليف رئاسة القمة دولة الكويت ورئاسة المجلس الوزاري المملكة المغربية والأمين العام بتقديم الشكر للدول التي أيدت هذه الخطوة الفلسطينية وتوجيه رسائل إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للحصول على مزيد من التأييد للتحرك الفلسطيني باعتبار هذا الإجراء هو حقاً فلسطينياً ثابتاً بموجب أحكام القانون الدولي ولا يمكن اعتباره خطوة أحادية الجانب.

5- توجيه الشكر لكافة الدول التي اعترفت بدولة فلسطين والدول التي أقدمت على رفع التمثيل الدبلوماسي لدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد إلى القيام بذلك إسهاماً منها في تعزيز الإجماع الدولي القائم على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وانسجاماً مع المبادرة الدولية باعتبار عام 2014 عاماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

6- دعوة البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد المحامين العرب والمؤسسات الحقوقية العربية بالتحرك العاجل لمخاطبة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدوليين للحصول على تأييدها لموقف دولة فلسطين الرامي إلى ممارسة حقها الشرعي في الانضمام إلى الوكالات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية وتوفير التأييد الدولي للموقف الفلسطيني في هذا الصدد.

- 7- التأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تمثل خطوة جوهرية هامة لتطلعات الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني، والدعوة لتنفيذ اتفاقية المصالحة الوطنية الموقعة في 2011/5/4، وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لرعايتها المتواصلة واستمرار جهودها الحثيثة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، والترحيب بإعلان الدوحة والقاضي بتشكيل حكومة انتقالية وطنية مستقلة، تعمل على التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني
- 8- تأكيد الرفض المطلق لأي مطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب الهادفة إلى تغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية لفرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض الحل المتمثل في إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية ومواصلة الحصار الاقتصادي والعسكري على الضفة وقطاع غزة والتأكيد على أن هذه الممارسات غير شرعية وغير قانونية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
- 9- تجديد الدول الأعضاء التزامها بعدم توقيع أي عطاءات أو مناقصات مع أي شركة أو مؤسسة دولية أو إقليمية لها شراكة أو عمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بالضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان العربي السوري المحتل سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ومطالبة الدول والمؤسسات الدولية المعنية بعدم التعامل مع الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبار ذلك يشكل خرقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام.

(ق: رقم 7784 - د.غ.ع - 2014/4/9)

الدعم المالي لدولة فلسطين

- إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2014/4/9، بحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وبرئاسة معالي وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية ومشاركة السادة وزراء الخارجية ورؤساء الوفود والأمين العام،
- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
 - وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة دولة فلسطين وفقاً لقرارات القمم العربية في بيروت (2002)، وشرم الشيخ (2003)، وتونس (2004)، والجزائر (2005)، والخرطوم (2006)، والرياض (2007)، ودمشق (2008)، والدوحة (2009)، وسرت (2010)، وبغداد (2012)، والدوحة (2013)، والكويت (2014)،
 - وإذ يؤكد على قراراته السابقة على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقم 7730 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9،

يقرر

- 1- التأكيد على ضرورة الإسراع في تنفيذ التزام الدول الأعضاء بتقديم مساهماتها المالية لتوفير شبكة أمان عربية بمبلغ مائة مليون دولار شهرياً لدولة فلسطين لمواجهة الضغوط المالية التي تتعرض لها ولدعم صمود الشعب الفلسطيني، وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس في هذا الشأن وآخرها قرار قمة الكويت رقم 596 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26.
- 2- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة دولة فلسطين وفي دفع مساهماتها في صندوق الأقصى والقدس، ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بدفع المتأخرات المستحقة عليها.
- 3- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق: رقم 7785 - د.ع.ع - 2014/4/9)